

مذكرة دعوى

صادرة من محكمة حقوق صلح عمان

اسم المدعي عليه وشهرته ومحل اقامته : الجندي المريج يوسف سعود عبد الرضا مجهول الاقامة
يقتضي حضورك لمحكمة حقوق صلح عمان يوم الثلاثاء الواقع في ١٦/٧/١٩٥٧ الساعة السابعة والنصف صباحا
للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام ، فاذا لم تحضر او ترسل وكلاءك عنك تجري محاكتك غيابيا



مذكرة دعوى

صادرة من محكمة الحقوق الصلحية بعمان

اسم المدعي عليه وشهرته ومحل اقامته الجندي المريج عجمه أرباط الزباد - مجهول الاقامة .
يقتضي حضورك لمحكمة حقوق صلح عمان يوم الثلاثاء الواقع في ١٦/٧/١٩٥٧ الساعة ٧:٣٠ صباحا زواله للنظر
الدعوى التي اقامها عليك النائب العام فاذا لم تحضر ولم ترسل وكلاءك عنك تجري محاكتك غيابيا



الجزيرة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٢٢ ذي القعدة ١٣٧٦ الموافق ٢٠ حزيران ١٩٥٧ العدد ١٣٣٦

مرومستاز

صحيفة

٥٤١-٥٤٠

٥٤٢

٥٤٤-٥٤٣

٥٤٥-٥٤٤

٦٤٦-٥٤٥

تعليمات الادارة العرفية رقم (٦) لسنة ١٩٥٧
تعليمات الادارة العرفية المعدلة رقم (٧) لسنة ١٩٥٧
تعليمات الادارة العرفية رقم (٨) لسنة ١٩٥٧
تعليمات الادارة العرفية رقم (٩) لسنة ١٩٥٧
تعليمات الادارة العرفية المعدلة رقم (١٠)



مطبوعات

الطبعات المكتبية الاردنية

خريطة ٢٢٧

هكذا من المأجول

قانون المحاكم العسكرية

بعد الاطلاع على الفقرة (٢) من المادة (١٢٥) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٦
نصدر اراءتنا بوضع التعليقات التالية :-

تعليقات الادارة العرفية

رقم (٦) لسنة ١٩٥٧

المادة ١ — يطلق على هذه التعليقات اسم (تعليقات الادارة العرفية رقم (٦) لسنة ١٩٥٧) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — اذا لم يتيسر القبض على اي شخص منهم بآية جريمة او مخالفة منصوص عليها في المادة (٨) من تعليقات الادارة العرفية رقم (١) لسنة ١٩٥٧ او فر بعد القبض عليه تجري التعقبات والتجديفات والمحاكمات بحقه امام المحكمة العرفية العسكرية غيابيا .

المادة ٣ — قبل البدء بالاجراءات المبينة في المادة الثانية يجب ان تعلق ورقة التكليف بالحضور على محل اقامة المتهم الاخير وان تنشر صورتها في احدى الجرائد المحلية وان تذاع من محطة البث اللاسلكية ان امكن ، ويقوم التعليق والنشر والاذاعة مقام التبليغ ، فلذا لم يحضر المتهم خلال سبعة ايام من تاريخ هذا التبليغ يباشر بالاجراءات المذكورة في المادة الثانية .

المادة ٤ — (٦) يجوز للمحكمة العرفية العسكرية في أي وقت قبل او بعد تعليق ورقة التكليف بالحضور المبحوث عنها في المادة (٣) ان تصدر أمراً بالحجز على الاموال المنقولة وغير المنقولة الصائدة لمتهم .

ب () تبقى الاموال المحجوزة تحت تصرف الحكومة ولا تباح قبل مضي ستة أشهر من تاريخ اعلان الحكم النهائي الا اذا كانت معرضة للعطب او اذا رأت المحكمة ان يبعثها يعود على صاحبها بالمنفعة .

ج () اذا حضر المتهم الذي حجزت امواله من تلقاء نفسه او اذا قبض عليه وأحضر امام المحكمة العرفية العسكرية خلال سنتين من تاريخ الحجز فرد اليه تلك الاموال او اثمن الذي بيعت به او صافي ثمن البيع وما بقي من الاموال المحجوزة بعد خصم جميع مصاريف الحجز واي مبلغ آخر حكمت به عليه المحكمة العرفية العسكرية .

المادة ٥ — تحكم المحكمة العرفية العسكرية بعد تلاوة اوراق التحقيق واستماع الشهادات وطلبات واقوال المدعي العام العسكري والمدعي بالحقوق المدنية في الجريمة المستندة لمتهم وفي التضمنات الناشئة منها وبطلان هذا الحكم فوراً حسب الطريقة المبينة في المادة الثانية .

المادة ٦ — ينفذ الحكم المتعلق بالتضمنات فوراً من قبل المحكمة العرفية العسكرية على أن يقدم المحكوم له كفيلاً لمدة ستة اشهر تبدأ من تاريخ اعلان الحكم ويستثنى من هذه الكفالة الحكومة فيما اذا كانت هي المحكوم لها بالتضمنين .

المادة ٧ — اذا حضر المحكوم عليه غيابياً أو قبض عليه خلال مدة ستة أشهر من تاريخ اعلان الحكم النهائي عليه حسب المادة الخامسة يعاد النظر في الحكم المذكور من قبل المحكمة العرفية العسكرية بعد اجراء المحاكمة حسب المادة (١١) من تعليقات الادارة العرفية رقم (١) لسنة ١٩٥٧

المادة ٨ — اذا اسفرت النتيجة بعد اعادة النظر عن تأييد الحكم السابق فلا يرد شيء من التضمنات الى المحكوم عليه واذا اسفرت عن براءته فيحكم باعادة التضمنات اليه كلياً او جزئياً حسب درجة مسؤوليته عن الاضرار التي نجمت عن اعماله .

المادة ٩ — اذا توفي المحكوم عليه غيابياً خلال مدة ستة اشهر السابق ذكرها فلورثته خلال المدة الباقية منها ان يطلبوا اعادة النظر في الفقرة الحكيمة المختصة بالتضمنات والمحكمة العرفية العسكرية ان تقرر ما يراهي لها .

١٩٥٧/٦/١٦

الحسين بن طهر

وزير الدفاع والصحة والتشؤون الاجتماعية سليمان عبد الرزاق طوقان	وزير الداخلية والاشغال العامة والعدل فلاح المدادحة	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية صميم الرضاوي	رئيس الوزراء ابراهيم هاشم
--	--	--	------------------------------

وزير الزراعة والانشاء والتعمير عائف الفايز	وزير المالية والمواصلات انسطاس حاتيا	وزير الاقتصاد الوطني والزراعة والتعليم خلوصي الخوري
--	--	---

هكذا من المأمور

نقح (المجلس الملكي) المحكمة الادارية العرفية

بعد الاطلاع على الفقرة (٢) من المادة (١٢٥) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٩
نصدر ارادتنا بوضع التعليمات التالية :-

تعليمات الادارة العرفية المعدلة

رقم (٧) لسنة ١٩٥٧

المادة ١ - يطلق على هذه التعليمات اسم (تعليمات الادارة العرفية المعدلة رقم (٧) لسنة ١٩٥٧) وتقرأ مع تعليمات الادارة العرفية رقم (١) لسنة ١٩٥٧ المشار اليها فيما يلي بالتعليمات الاصلية كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٦) من التعليمات الاصلية باضافة الفقرة (ب) التالية اليها بعد ترقيم الفقرة الاصلية بحرف (أ) .
(ب - بالاضافة الى ما جاء في الفقرة (أ) تشكل في المملكة محكمة عرفية عسكرية تالفة لمحاكمة الاشخاص الذين يساقون اليها من قبل المدعي العام العسكري بمحارس وظائفها وصلاحياتها الوارد ذكرها في المادة (٨) وغيرها من التعليمات العرفية في أي مكان في المملكة وتتألف المحكمة المذكورة من رئيس وعضوين وتقوم بوظيفة الادعاء العام لديها مدع عام عسكري يعينهم جميعا الحاكم العسكري العام وفقاً لمطوق المادة السابعة .)

١٩٥٧/٦/١٩

الحسين بهلول

وزير الدفاع والصحة والشؤون الاجتماعية سليمان عبد الرزاق طوقان	وزير الداخلية والاشغال العامة والمدنية فلاح المداحنة	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية سمير الرفاعي	رئيس الوزراء ابراهيم هاشم
---	--	--	------------------------------

وزير الزراعة والانشاء والقصور فاكس الفارس	وزير المالية والمواصلات انسطاس حنايا	وزير الاقتصاد الوطني والزراعة والتعليم خلوصي الخوري
---	---	---

نقح (المجلس الملكي) المحكمة الادارية العرفية

بعد الاطلاع على الفقرة (٢) من المادة (١٢٥) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٩
نصدر ارادتنا بوضع التعليمات التالية :-

تعليمات الادارة العرفية

رقم (٨) لسنة ١٩٥٧

المادة ١ - يطلق على هذه التعليمات اسم (تعليمات الادارة العرفية رقم (٨) لسنة ١٩٥٧) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تشكل في المملكة الاردنية الهاشمية محكمة عرفية عسكرية خاصة قوامها رئيس وعضوان من ضباط الجيش العربي الاردني تقوم بوظيفة الادعاء العام لديها هيئة تحقيق خاصة ورؤساء قضاة المحكمة وأعضاء هيئة التحقيق من قبل وزير الدفاع .

المادة ٣ - ان المحكمة العرفية العسكرية الخاصة المذكورة في المادة السابقة هي صاحبة الصلاحية في محاكمة جميع الاشخاص الذين اشتركوا في مؤامرة الاعتداء على حياة جلالة الملك حسين بن طلال أو قبل نظام الحكم في المملكة أو التأمر على سلامة الدولة وأمنها الداخلي أو الخارجي قبل صدور هذه التعليمات وكل من حرض أو ساعد على ارتكاب أي من الجرائم السابق ذكرها أو حاول ارتكابها أو حاول حل غيره أو تحريضه أو تشويقه على ارتكابها أو ساعد بآية صورة كانت على تسهيل ارتكابها وبالعوموم على كل من كانت له أي صلة بالأقدام على الجرائم المذكورة .

المادة ٤ - تجري المحاكمة أمام المحكمة العرفية العسكرية الخاصة علناً ويجوز للمتهم أن يوكل بمحامياً واحداً للدفاع عنه.

المادة ٥ - تحكم المحكمة العرفية العسكرية الخاصة بعد ادانة المتهم بالجرم المسند اليه بالحد الاعلى للعقوبة الاشد المعينة لذلك الجرم في قانون العقوبات أو أي قانون آخر .

المادة ٦ - تطبق المحكمة العرفية العسكرية بحق المتهمين النابرين او الغائبين الاصول المنصوص عليها في تعليمات الادارة العرفية رقم ٦ لسنة ٥٧

المادة ٧ - تصدر المحكمة العرفية العسكرية الخاصة قراراتها بالإجماع أو بالأكثرية ولا يكون قابلاً للطعن أو المراجعة أمام أية محكمة أخرى أو أي مرجع آخر

هكذا من الأصل

المادة ٨ - لا ينفذ حكم الاعدام ما لم يقترن بتصديق جلالة الملك وفقاً لاحكام الدستور .

١٩٥٧/٦/١٩

الحسين بن طهري

وزير الدفاع والصحة والشؤون الاجتماعية	وزير الداخلية والاشغال العامة والعدلية	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية	رئيس الوزراء
سليمان عبد الرزاق طوقان	فلاح المداحه	سمير الرفاعي	ابراهيم هاشم

وزير الزراعة والانشاء والتعمير	وزير المالية والمواصلات	وزير الاقتصاد الوطني والتربية والتعليم	وزير الزراعة والانشاء والتعمير
عاكف الفايز	انتساط حنايا	خلوصي الخيري	عاكف الفايز

نحو (عبد الملك بن عبد العزيز) الملكة للدورانية (الشمسية)

بعد الاطلاع على الفقرة (٢) من المادة (١٢٥) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٩
نصدر اراءتنا بوضع التعليمات التالية :

تعليمات الادارة العرفية

رقم (٩) لسنة ١٩٥٧

المادة ١ - يطلق على هذه التعليمات اسم (تعليمات الادارة العرفية رقم (٩) لسنة ١٩٥٧) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذه التعليمات ولمدة ثلاثة أشهر لا يتخذ مجلس الامة لاي سبب كان.

١٩٥٧/٦/١٩

الحسين بن طهري

وزير الدفاع والصحة والشؤون الاجتماعية	وزير الداخلية والاشغال العامة والعدلية	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية	رئيس الوزراء
سليمان عبد الرزاق طوقان	فلاح المداحه	سمير الرفاعي	ابراهيم هاشم

وزير الزراعة والانشاء والتعمير	وزير المالية والمواصلات	وزير الاقتصاد الوطني والتربية والتعليم	وزير الزراعة والانشاء والتعمير
عاكف الفايز	انتساط حنايا	خلوصي الخيري	عاكف الفايز

نحو (عبد الملك بن عبد العزيز) الملكة للدورانية (الشمسية)

بعد الاطلاع على الفقرة (٢) من المادة (١٢٥) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٩
نصدر اراءتنا بوضع التعليمات التالية :

تعليمات الادارة العرفية المعدلة

رقم (١٠) لسنة ١٩٥٧

المادة ١ - يطلق على هذه التعليمات اسم (تعليمات الادارة العرفية المعدلة رقم (١٠) لسنة ١٩٥٧) وتقرأ مع تعليمات الادارة العرفية رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليها فيما يلي بالتعليمات الاصلية كتملكات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

هكذا من المرحوم